



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● مصر تركيب موجة التعافي مع تجاوز الاقتصاد العالمي ١٠٠ تريليون دولار في ٢٠٢٢.

أشار مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال العالمي، إلى أن من المنتظر أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي مستوى قياسيا قدره ١٠٠ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، وسط توقعات بأن يسجل الاقتصاد العالمي نموا قدره ٤,٢% هذا العام.

وأوضح المركز أن التعافي الأسرع من المتوقع من الجائحة سيعمل على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وكان مركز الأبحاث قد توقع في السابق أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٤,٤% في عام ٢٠٢١، لكن التراجع لم يتجاوز ٣,٢%.

وأضاف أن من الضروري أن تجد حكومات العالم طرقا للتعامل مع التضخم، وإلا فإننا "مقبلون على مرحلة الركود في عام ٢٠٢٣ أو ٢٠٢٤"، ويفرض استمرار الظروف على ما هي عليه، من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقل عن ١% في عام ٢٠٢٣، قبل أن يتعافى بشكل طفيف في ٢٠٢٤ إلى ٢%. وارتفع معدل التضخم بشكل كبير هذا العام بسبب نقص السلع الأولية والسلع الجاهزة ومساحات الشحن والوقود الأحفوري، مما أدى إلى ما يسميه المحللون الآن "التضخم المستمر". تضخم الأجور أسهم كذلك في الأزمة، وسط ما يسمى بـ "موجة الاستقالات الكبرى" التي حدثت بالتزامن مع نقص العمالة.

وأوضح أيضاً أن ضبط الأوضاع المالية يمكن أن يخفف التضخم، لكن النقشف النقدي ضروري أيضاً، خاصة أن مركز الأبحاث يقدر وجود فائض نقدي عالمي يتراوح بين ١٥ و ٢٠%. ستحتاج البنوك المركزية إلى تقليل التوسع النقدي ورفع أسعار الفائدة، إلى جوار بعض الإجراءات النقدية الأخرى التي تستهدف التضخم خلال الفترة القادمة. ويتوقع المركز أن تنخفض أسعار الأصول بنحو ١٠-١٥% هذا العام، مما قد يساعد على تجنب التباطؤ في الاقتصاد العالمي المدفوع بالتضخم، دون الحاجة للجوء إلى تدابير تقشف شديدة، وتقود الولايات المتحدة هذا الاتجاه، مع إعلان الاحتياطي الفيدرالي اعتماده إجراء ثلاث زيادات في أسعار الفائدة خلال ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تتبعضها الصين قريباً، كما ألمح البنك المركزي الأوروبي أنه قد يحذو حذوها في عام ٢٠٢٣. ويرجح التقرير أن تتعرض الأسواق الناشئة للضرر على طول الطريق، مما يفاقم التحذيرات التي أطلقتها العديد من المؤسسات مثل ستاندرد أند بورز.

يتوقع مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن تحتل مصر المرتبة ٣٣ من بين ١٩١ دولة عام ٢٠٢٢، بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٤,٣٤ تريليون جنيه، ويعتمد التوقع على كل العوامل، من توفر التكنولوجيا والطاقة والمخاطر البيئية، وتوقع التقرير أن تصعد مصر إلى المرتبة ٣٢ في عام ٢٠٢٦، قبل أن تتراجع إلى ٣٦ في ٢٠٣١، و ٣٨ في ٢٠٣٦، وأضاف: "نتوقع تسارع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٤% في المتوسط بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٦، قبل أن يتباطأ إلى متوسط ٤,٢% سنوياً بين ٢٠٢٧ و ٢٠٣٦".

● مؤشر مديري المشتريات في مصر يرتفع في فبراير ٢٠٢٢ ليصل ٤٨,١ نقطة ٢.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ بشكل طفيف مقارنةً بالشهر السابق ليصل: ٤٨,١ نقطة مقارنةً بنحو ٤٧,٩ نقطة في يناير ٢٠٢٢، ليستمر في منطقة الانكماش عن المستوى المحايد للشهر الخامس عشر على التوالي.

وشهدت الشركات المصرية للقطاع الخاص غير المنتج للنفط تراجعاً في ظروف السوق خلال شهر فبراير وفقاً لأحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات، حيث أثرت ضغوط الأسعار على ثقة الشركات وإنفاق المستهلكين، إلى جانب انخفاض مستويات الإنتاج، في حين استمر انخفاض شراء مستلزمات الإنتاج والتوظيف.

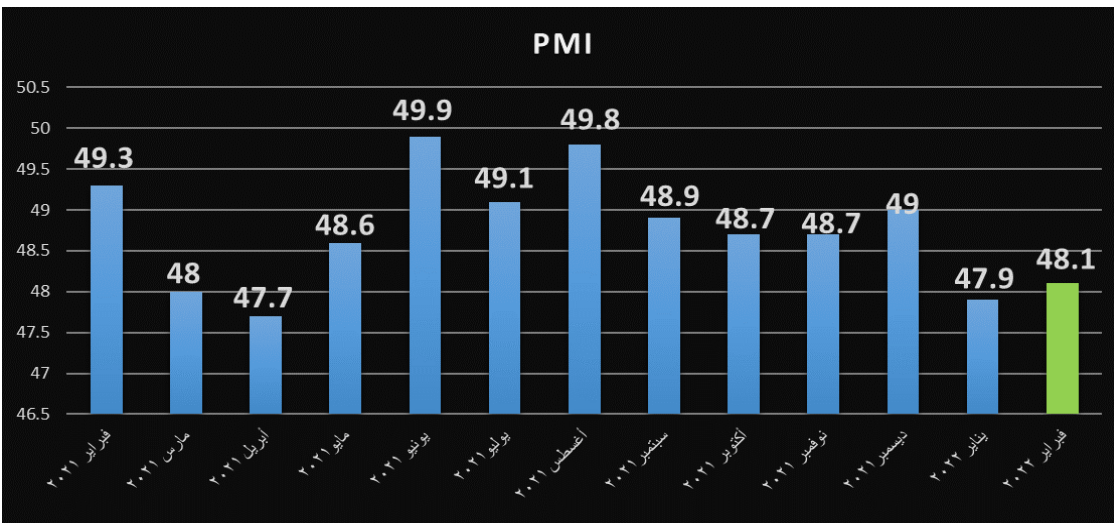
وأشارت البيانات الأخيرة إلى بوادر تباطؤ معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج، في أعقاب الارتفاع المفاجئ

¹ <https://enterprise.press/ar/stories/2022/01/02/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7/>

² <https://www.markiteconomics.com/Public/Release/PressReleases>

في أسعار المواد خلال الأشهر الأخيرة. بينما استمرت أسعار الشراء في الارتفاع بشكل حاد، على الرغم من تراجع وتيرة الارتفاع إلى أضعف معادلتها منذ شهر يوليو الماضي، في حين كان هناك انخفاض للشهر الثاني على التوالي في تكاليف الرواتب.

- أظهرت بيانات المؤشرات الفرعية تعادل مؤشر التوظيف تقريباً في فبراير كما كان في شهر يناير بالغا ٤٩,٢ وارتفاع كلاً من مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة ولكن مازال أقل من المستوي المحايد.
- وأشار التقرير أن على المستوي العالمي والإقليمي، شهدت أغلب دول العينة ارتفاعاً في القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات خلال شهر فبراير بعد التراجع الذي تم رصده في يناير ٢٠٢٢ تزامناً مع تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي العالمي. وقد سجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل تعافي بنحو ٥,٦% مقارنة بالشهر السابق. وعلى الجانب الآخر، تراجعت روسيا بشكل ملحوظ بنحو -٦,٢%، وتلاهها الاتحاد الأوروبي بمعدل انخفاض بلغ حوالي -١%.
- وعلى صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي، جاءت مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ جيدة، على نحو يُشير إلى أن الاقتصاد المصري مازال قادراً على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية حيث حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ ٨,٣% خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢% خلال الربع الثاني من العام الماضي.
- ويوضح الرسم البياني تطور مؤشر مدير المشتريات الخاص بمصر من فبراير ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٢:



● البنك الدولي، توقعات بانتعاشه اقتصادية في الشرق الأوسط خلال «٢٠٢٤-٢٠٢٥»^٣.

- أشار البنك الدولي، إلى إنه من المحتمل خلال الأعوام القليلة القادمة ومع تعافي اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تتمتع بعض الجماعات وشرائح المجتمع بوضع أفضل من غيرها، مُشيراً إلى أنه قبل الإغلاق بسبب كورونا، كان يقدر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نحو ١٤ ألف دولار في المنطقة ثم هبط إلى ما يزيد قليلاً على ١٣ ألف دولار في عام ٢٠٢٠.
- وأضاف أن من المتوقع أن ينتعش إجمالي نصيب الفرد خلال عامي «٢٠٢٤ - ٢٠٢٥» ليعود إلى ١٤ ألف دولار، علاوة على ذلك، بالنظر إلى تفاوت آثار الجائحة على توزيع الدخل، فإن الاحتمال كبير أن يتفاوت التعافي حيث سيتخلف كثير من الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً - ولاسيما من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي بدون أي تأمين اجتماعي أو صحي.
- وأضاف البنك الدولي، أن من الضروري البدء مبكراً دون تفاقم الآثار السلبية على رفاهية الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً، وأحد سبل تحقيق هذا هو من خلال تدابير موجهة نحو إدماج الفقراء في الطريق إلى التعافي وتقادي التفاوت في عملية التعافي، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر من ١٣,٧% قبل الجائحة إلى ٢٠,٩% بعد الجائحة، فإن تدابير التخفيف من آثار الجائحة سنكبح الزيادة ليصل المعدل إلى ٢٠,٢%، ومن المحتمل أيضاً، وأن تساعد هذه التدابير في استعادة الثقة والعقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة في بلدان المنطقة.

³ <https://www.dostor.org/3728962>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية يهدف لبناء الانسان وتحسين خصائص السكان؛**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال فعاليات إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، إلى إن المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية يتمتع بدعم سياسي غير مسبوق حيث أجرى السيد الرئيس العديد من الاجتماعات لمتابعة إعداد المشروع ووجه بحشد الموارد لتنفيذه، موضحة أنه من خلال هذا المشروع يتم إدارة القضية السكانية من منظور تنموي شامل للارتقاء بالخصائص السكانية، ولأول مرة تعتمد الدولة في إدارة هذه القضية علي أنشطة اقتصادية لتمكين المرأة، كما يتضمن المشروع برنامج للحوافز الإيجابية المؤجلة بهدف تغيير دوافع السيدات لزيادة الإنجاب، كما تضمن المشروع إضافة محور للتدخل الرقمي للوصول الذكي للفئات المستهدفة ورفع كفاءة عملية المتابعة والتقييم وضمان استدامة الأنشطة المختلفة، مؤكدة أن المشروع يركز في محاوره المختلفة على تقديم حوافز إيجابية، وهو ما يتسق مع هدف المشروع في تحقيق تنمية بشرية شاملة والارتقاء بجودة حياة الانسان المصري، ويقضي تنفيذه تعاون وتكامل الأدوار بين جميع شركاء التنمية والمتمثلة في الحكومة، والمنظمات الاهلية، والقطاع الخاص.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى جهود الدولة في تحسين جودة الحياة للمواطن حيث بلغ حجم المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠١٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١: ٤٠٠ مليار دولار.
- وأوضحت أن الهدف الاستراتيجي العام لخطة تنمية الأسرة المصرية يتمثل في الارتقاء بجودة حياة المواطن من خلال ضبط النمو السكاني، والارتقاء بالخصائص السكانية، وتتضمن الخطة عدة محاور تتمثل في محور التمكين الاقتصادي، محور التدخل الخدمي: خدمات الصحة الانجابية، محور التدخل الثقافي والتوعوي والتعليمي، محور التحول الرقمي ومتابعة وتقييم KPIs، إلى جانب محور التدخلات التشريعية.
- وأشارت إلى الفئات المستهدفة بخطة تنمية الأسرة وهي السيدات من سن ١٨-٤٥، الشباب (ذكور- اناث)، طلبة جامعات ومدارس، المقبلين على الزواج من الجنسين، تجمعات الريف، منوهة أن المرحلة الأولى من المشروع سيتم تنفيذها وفقاً لمبادرة حياة كريمة في ٥٢ مركز بمحافظة الجمهورية، وحول محور التمكين الاقتصادي أوضحت أنه يتضمن تمكين اقتصادي للسيدات في الفئة العمرية من ١٨ حتى ٤٥ سنة لتحقيق الاستقلالية المالية من خلال تدريب ٢ مليون سيدة على إدارة المشروعات والتثقيف المالي، إلى جانب تنفيذ مليون مشروع صغير، وإنشاء وحدات إنتاجية، أما محور التدخل الخدمي فيتضمن خفض الحاجة غير الملبة للسيدات من وسائل الصحة الإنجابية وإتاحتها بالمجان للجميع من خلال تدريب وتوطين ١٥٠٠ طبيبة، بالتعاون مع ٤٠٠ جمعية أهلية لتقديم خدمات الصحة الانجابية، إلى جانب تجهيز مراكز الخدمة المتنقلة، فضلا عن تقديم سلات غذائية برنامج الـ ١٠٠٠ يوم الأولى في حياة الطفل.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، فيما يتعلق بمحور الثقافي والتوعوي والتعليمي إنه يتمثل في رفع وعي المواطن بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية وبالأثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية وذلك باستخدام دراما وتليفزيون، فعاليات ميدانية في القرى، فعاليات توعوية وورش حكي للأطفال، دور رجال الدين، أنشطة بالتعاون مع المدارس والجامعات، دورات للمقبلين على الزواج، مشيرة إلى محور التحول الرقمي والمتمثل في ميكنة وربط جميع الخدمات المقدمة للأسرة المصرية لتوفير كافة البيانات والمعلومات للمشروع القومي لتنمية الأسرة، وكذلك التأكد من إدارة المشروع بكفاءة وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال بناء منظومة الأسرة المصرية لربط قاعدة بيانات وحدات تنمية الأسرة بكافة قواعد البيانات من المبادرات المختلفة، إلى جانب بناء منظومة متابعة وتقييم المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية للقيام بالرصد المستمر لجميع الخصائص السكانية على مستوى الجمهورية.
- وأوضحت أن الوثيقة الادخارية المؤجلة عبارة عن برنامج حوافز مالية مؤجلة للسيدات شرط الالتزام بالضوابط التي تحقق أهداف المشروع، ويتم تنفيذ البرنامج لجميع السيدات المتزوجات واللاتي لديهن طفلين على الأكثر، ويشترط ألا يقل سن السيدات عند الانضمام للبرنامج عن ٢١ عاماً ولا يزيد عن ٤٠ عاماً.
- وأشارت إلى برنامج الحافز المادي – وثيقة التأمين حيث يتم صرف المزايا التأمينية للسيدات عند سن ٤٥ سنة بشرط الالتزام بعدة ضوابط تتمثل في إنجاب طفلين على الأكثر، الزيارات الدورية لعيادات تنمية الأسرة، إلى جانب الفحص الدوري لسرطان الثدي والأمراض غير السارية.
- وأكدت على أنه لا يمكن استدامة نتائج التنمية ومؤشراتها الإيجابية بمعزل عن السياسات السكانية، موضحة أن كبر حجم الأسرة يؤثر سلباً على حقوق الطفل حيث ينخفض نصيب الفرد من موارد الأسرة، وأن تداعيات القضية السكانية ترتبط بشكل وثيق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن مبادئ حقوق الانسان بمفهومها الشامل، وترتبط بصفة خاصة بحقوق المرأة والطفل، لذا يجب ان يتمتع كل طفل يخرج إلى النور بتعليم جيد، تغذية مناسبة، خدمات صحية لائقة، سكن لائق.

• **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك في الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للتعليم الفني.**

- شاركت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للتعليم الفني، وذلك من خلال الدكتورة ندى مسعود، المستشار الاقتصادي للوزير، ورئيس وحدة السياسات الاقتصادية الكلية بالوزارة، نيابة عن الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وأوضحت أن هذا الكيان المؤسسي الجديد والذي يتمثل في المجلس الاستشاري لدعم تحول التعليم الفني يهدف إلى دعم وضمان تنفيذ محاور استراتيجية إصلاح التعليم الفني (TE2.0)، وذلك لأهمية هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى الارتقاء بمنظومة التعليم الفني لكي يتماشى مع أحدث المعايير الدولية ويلبي طلب سوق العمل الوطنية والأقليمية والدولية من العمالة الماهرة الكفئة.
- وأضافت أن أهداف المجلس والأدوار المنوطة به تتسق مع خطط وتوجهات الدولة المصرية وجهودها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وفي مقدمتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وهو برنامج عمل للدولة المصرية تشرفت وزارة التخطيط بالتنسيق لإعداده وتتولى متابعة تنفيذه، حيث تم إطلاق هذا البرنامج بتشريف السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء في شهر أبريل الماضي، وبحضور عدد من السادة الوزراء وممثلي مجلسي النواب والشيوخ والقطاع الخاص وعدد من المنظمات الدولية، ويستهدف البرنامج تحويل مسار الاقتصاد المصري ليُصبح اقتصاداً إنتاجياً يركز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، من أجل تشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل لائق ومُنْتِج، وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتوطين الصناعة المحلية وزيادة تنافسية الصادرات المصرية.
- وأوضحت أن الإجراءات المرتبطة بمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني تحتل موقعاً محورياً في برنامج الإصلاح الهيكلي، نظراً لأن هذه المنظومة تمثل العنصر الأساسي الداعم لارتباط التعليم بسوق العمل، ونظراً لأن ندرة العمالة الفنية المدربة والتي تمتلك المهارات التي يتطلبها سوق العمل يعد من أهم العقبات التي يواجهها أصحاب الأعمال والمستثمرون في مصر، وتوفير هذه المهارات من خلال تحسين جودة هذه المنظومة ومخرجاتها هو عنصر داعم لكافة الأنشطة الاقتصادية وسيساهم في دعم قدرة المؤسسات الانتاجية علي التوسع، إضافة إلي أن العمالة مدربة علي المهارات الحديثة تمثل عاملاً داعماً في جذب الاستثمارات الدولية في مجالات مرتفعة القيمة المضافة، وزيادة الطلب علي العمالة المصرية الفنية في الخارج، مما سيرفع من زيادة تحويلات العاملين بالخارج.
- وأضافت أن القطاعات الثلاثة التي تمثل القطاعات ذات الأولوية في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي وهي الصناعة والزراعة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعاني جميعاً من نقص في القوي العاملة المدربة والتي تتوافق مهاراتها مع متطلبات هذه القطاعات مما يمثل فجوة مهارية في سوق العمل المصرية، ورغم أن هذه الفجوة قائمة بالنسبة لجميع الفئات التعليمية إلا أنها تمثل مشكلة أكبر بالنسبة للتعليم الفني، متابعاً أن من أهم السمات التي يتسم بها البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي هو الوجود القوي للمحاور الاجتماعية والتي تدعم وتتكامل مع المحاور الاقتصادية. مما يتمثل في المحاور المرتبطة بتطوير وتنمية منظومتي سوق العمل والموارد البشرية والتي تتضمن التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، فمن المتوقع أنه سيكون هناك أثراً اجتماعياً هام سينتج عن تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، فالنهوض بمهارات وإنتاجية العمالة الفنية يؤهلهم للحصول على فرص عمل أفضل ترتبط بعائد مادي أعلى وظروف عمل أكثر جودة، مما يرفع من مستوى معيشتهم ويخفض من معدلات البطالة والفقر وكافة مؤشرات التنمية الدولية. إضافة الي أن تحسين هذه المنظومة يدعم قدرات الشباب على الإنتاج وتشجيعهم على المبادرة بإنشاء مشروعاتهم الخاصة. ويعد هذا أمراً هاماً نظراً خريجي العمالة الفنية يمثلون قسماً كبيراً من سوق العمل المصرية.
- وأكدت الدكتورة / ندى مسعود، أن البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي هو برنامج الدولة المصرية وليس فقط برنامج الحكومة، حيث تم تصميمه وتحديد الأولويات الخاصة به فيما يتعلق بالمحاور والأهداف والإجراءات الخاصة به بإتباع نهجاً تشاركياً بالتشاور مع كافة القطاعات، بالإضافة إلى نتائج دراسات تحليلية مفصلة. وفي هذا الإطار تم اشراك القطاع الخاص خلال تصميم كافة المحاور ومن ضمنها تلك الهادفة تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وذلك لضمان أن هذه المنظومة ستكون قادرة علي توفير قوي عاملة تمتلك المهارات التي تتطلبها المؤسسات الانتاجية الوطنية والدولية، وبالطبع هناك دوراً هاماً لشركاء التنمية الرئيسيين في تحقيق أهداف مصر التنموية، ولكي يكون هذا الدور فعالاً وناجحاً يجب أن يتم التنسيق بين دور ومساهمة كل منهم في اتجاه تحقيق الأهداف التي حددتها الدولة المصرية من خلال البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي واستراتيجية اصلاح التعليم الفني، وغيرها من المبادرات التنموية التي اطلقتها الدولة المصرية علي مدار السنوات الماضية.
- وأضافت أن في هذا الإطار أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الاسبوع الماضي مبادرة هامة بإتباع النهج التشاركي مع عدد من الوزارات والمؤسسات الممثلة للقطاع الخاص المصري وشركاء التنمية، وقد مثلت تلك المبادرة في إطلاق منصة لإنشاء مجالس المهارات القطاعية، تمثل مظلة لكافة المجالس المرتبطة بالقطاعات ذات الاولوية للتنسيق فيما بينها وإرساء إطارها المؤسسي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدور ريادي فيها، إلى جانب الجهود الجارية من قِبَل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإنشاء منظومة قومية لمعلومات

سوق العمل (LMIS)، والتي تسعى لسد فجوة وتوفير البيانات وربط مخرجات المنظومة التعليمية بمتطلبات سوق العمل.

- وأكدت على سعي الدولة لتتويع مصادر التمويل والأليات الداعمة لاستدامة تطوير العملية التعليمية خاصة في ضوء محدودية الموارد المتاحة بعقد الشراكات مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أطلقت الحكومة العام الماضي الصندوق الخيري للتعليم بمشاركة فاعلة من مؤسسات مجتمع الأعمال والقطاع المصرفي، ويستهدف هذا الصندوق المساهمة في توفير التمويل المستدام لتطوير منظومة التعليم، ودعم الطلاب ورعاية المتميزين منهم، كما يهدف الصندوق لتوفير بيئة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة، بالإضافة إلى توفير خدمة تعليمية متميزة موجهة للمناطق والأكثر احتياجًا، مع إدارة العمل الخيري والوقف بشكل مؤسسي واحترافي.
- وأكدت مجددًا أن إطلاق المجلس الاستشاري للتعليم الفني يمثل خطوة جديدة على طريق مسيرة ممتدة من الشراكات التنموية المثمرة التي تحرص عليها الدولة المصرية على التوسع فيها، في إطار النهج التشاركي الذي تتبناه الدولة، سواء مع الجهات الحكومية الأخرى أو مع القطاع الخاص أو المجتمع المدني، وكذلك شركاء التنمية الدوليين، حيث تعزز مصر بالمسيرة الممتدة ومحفظه التعاون المتنامية مع هذه المؤسسات التنموية الفاعلة.

● رئاسة مجلس الوزراء، مصر ثاني أكثر سوق مستهدفة لصفقات الدمج والاستحواذ بالعالم في ٢٠٢١.

- أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إلى أن مصر ثاني أكثر سوق مستهدفة لصفقات الدمج والاستحواذ عالميًا بعد الولايات المتحدة في ٢٠٢١، وذلك رصداً لأحدث تقارير مؤسسة بيكر ماكينزي عن مصر في فبراير ٢٠٢٢.
- وأشار التقرير إلى أن إجمالي صفقات خلال عام ٢٠٢١ بلغ نحو ٢٣٣ صفقة بزيادة ٤٩% عن عام ٢٠٢٠، ووصل إجمالي قيمة هذه الصفقات إلى ٩,٩ مليار دولار بزيادة ٤٨٦% عن عام ٢٠٢٠، ولفت إلى أنه بالتركيز على النصف الثاني من العام الماضي كان ديسمبر الأعلى في قيمة الصفقات بنحو ٦٥٣,٨ مليون دولار، وأكتوبر الأعلى في عدد الصفقات بنحو ٣١ صفقة، وكانت الرعاية الصحية أكثر القطاعات استهدافاً من حيث قيمة الصفقات، بإجمالي ١,٦ مليار دولار خلال ٢٠٢١.

● البنك المركزي: ٣,٠٠٦ تريليون جنيه إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية بنهاية نوفمبر الماضي.

- أعلن البنك المركزي أن إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بلغ نحو ٣,٠٠٦ تريليون جنيه في نهاية نوفمبر الماضي بارتفاع بلغ ١٦٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/نوفمبر من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- وأرجع التقرير الارتفاع إلى زيادة كل من أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك غير الحكومية بنحو ١٠١,١ مليار جنيه بمعدل ٥,٦%، وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بمقدار ٦١,٢ مليار جنيه بمعدل ٥,٥%.
- وأضاف البنك المركزي أن الزيادة في الأرصدة الممنوحة للحكومة جاءت محصلة لزيادة تلك الأرصدة بالعملة الأجنبية بما يعادل ٣٨,٧ مليار جنيه، والأرصدة بالعملة المحلية بمقدار ٢٢,٥ مليار جنيه، ونوه بأن التوزيع النسبي لأرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الحكومة أظهر حصول قطاع الأعمال الخاص على ما نسبته ٦٠,٢% من إجمالي تلك الأرصدة في نوفمبر الماضي.
- وأوضح تقرير البنك المركزي، أنه وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي، فقد حصل قطاع الصناعة على ما نسبته ٢٩,١% من تلك الأرصدة، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٥,٤%، ثم قطاع التجارة بنسبة ١٠,٩%، قطاع الزراعة الذي حصل على ما نسبته ٢,٤% أما القطاعات غير الموزعة (شاملة القطاع العائلي) فقد حصلت على ما نسبته ٣٢,٢% منها ٣١,٩% للقطاع العائلي.

● الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، تنويع مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية لخفض تكاليف التنمية.

- أشار الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، إلى إن هناك تكليفاً رئاسياً بالتوسع في التمويل الأخضر والمستدام خلال السنوات المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق المستهدفات التنموية بمشروعات صديقة للبيئة، بالتعاون مع «شركاء التنمية» من القطاع الخاص؛ بما يتسق مع ما تبذله الدولة من جهود إقليمية في مكافحة التغيرات المناخية، لافتاً إلى أننا نستهدف زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من ١٥% في العام المالي الحالي إلى ٣٠% في الموازنة الجديدة، وإلى ٥٠% في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ من أجل تحسين تنافسية مصر في مؤشر الأداء البيئي.

⁶ <https://alborsaanews.com/2022/02/27/1513753>

⁷ <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Financial-Stability-Report-2020.aspx>

⁸ <https://www.dostor.org/3728257>

- وأضاف إننا حريصون على تنوع مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية، ما بين سندات دولارية وخضراء (ويورو بوند)، والتوجه نحو إصدار صكوك سيادية؛ بما يُسهم في خفض تكاليف تمويل التنمية الشاملة والمستدامة، ومن ثم استدامة مؤشرات المالية العامة، للحفاظ على ما تحققت من مكاسب اقتصادية.
- وأوضح إننا نجحنا في إصدار أول طرح للسندات الخضراء السيادية الحكومية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠، لأجل خمس سنوات بسعر عائد ٥,٢٥٠٪، بما يضع مصر على خريطة التمويل المستدام للاقتصاد الأخضر، لافتًا إلى أن هذا الإصدار شهد إقبالًا كبيرًا جدًا من المستثمرين حيث تجاوزت طلبات شراء حجم الإصدار المعلن «٥٠٠ مليون دولار» بما يعادل ٧,٤ مرة، وتخطت «الحجم المقبول ٧٥٠ مليون دولار»، بما يعادل ٥ مرات، وأن هذا الإصدار جذب ١٦ مستثمرًا جديدًا لأول مرة من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وشرق آسيا والشرق الأوسط.
- وأوضح أن الإصدار الأخضر السيادي الأول لمصر فاز بجائزة «الإصدار الريادي في السوق الأخضر»، وجائزة «سستينابل فاينانس لأفضل صفقة تمويل مستدام»، وتوجيه العائد من هذا الإصدار لتنفيذ ١٥ مشروعًا قومياً بالعديد من المحافظات في مختلف المجالات، وتشمل: «مشروعات المياه والصرف الصحي بشمال وجنوب الصعيد، ومحطة الضبعة لتحلية المياه بمطروح، ومحطة معالجة المياه بقرية عرب المدابغ بأسويط، ومحطة معالجة المياه في المحاميد بأسوان، ومشاريع الطاقة المتجددة والنقل النظيف ومنها: مشروع (المونوريل)، الذي سيخدم محافظات القاهرة الكبرى؛ على نحو يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة».
- وأضاف أن قد حصلنا على أول تمويل أخضر في نوفمبر ٢٠٢١ بمبلغ ١,٥ مليار دولار من مجموعة من البنوك التجارية الدولية والإقليمية، باكتتاب حقق مستويات عالية من الطلب بنسبة تغطية تجاوزت ٣ مرات، ويخضع هذا التمويل الأخضر أيضًا لإطار مصادر التمويل الأخضر السيادي لمصر وعائدها الموجهة لتمويل المشاريع الوطنية الخضراء، بما في ذلك، على سبيل المثال: محطات معالجة وتحلية المياه، وإدارة النفايات الصلبة والطبية ومعالجتها، وإعادة تأهيل وتبطين الترع، واستكمال المرحلة الثانية من مشروعات غرب بورسعيد، ومشروع تحلية المياه.
- وأشار إلى أن الحكومة المصرية تستعد لاستضافة مؤتمر الدورة الـ٢٧ لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، المقرر انعقادها بشرم الشيخ في نوفمبر المقبل، تحت شعار «معًا من أجل التنفيذ»؛ باعتبارها فرصة محورية للعالم أجمع للعمل معًا لتسريع وتيرة خطة العمل المناخية وفقًا لمبادئ بروتوكول «كيوتو» واتفاقية «باريس»؛ على نحو يسهم في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال المؤتمرات السابقة للتغير المناخي، والخروج بتوصيات، ومبادرات جادة قابلة للتنفيذ، وتقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن الاحتباس الحراري، جنبًا إلى جنب مع دعم جهود الدول الإفريقية للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية، وتحديث مساهمات مصر الوطنية المحددة باتفاقية باريس، ومن ضمن المبادرات التي تم تنفيذها لمجابهة التغير المناخي: مبادرة إحلال المركبات المتقدمة بأخرى جديدة تعمل بالغاز الطبيعي، ومن المستهدف خلال الفترة المقبلة إقرار حزمة تحفيزية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية في مصر.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشراخ من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيله نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٩:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

رئاسة مجلس الوزراء، الحكومة تتناول جهود النهوض بمستويات تشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة^٩:

- أشار تقرير صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، إلى أن برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر يهدف إلى تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال، وتعزيز دور برامج التنمية المجتمعية في التشغيل، وتوفير القروض الميسرة، وتنمية المشروعات الصغيرة في القطاع الزراعي، حيث تم توفير تمويل لهذه المشروعات خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ وحتى يونيو ٢٠٢١ بنحو ١٥,٣٥ مليار جنيه لـ ٥٦١ ألف مشروع ووفرت ٩٢٦,٦ ألف فرصة عمل.
- وأوضح أن تم توقيع ٣٣ مشروعا كثيف العمالة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، نتج عنها توفير حوالي ٦٦٥ ألف يومية عمل، كما أنه في إطار المشروع القومي للتنمية البشرية والاجتماعية (مشروعك)، وفي ضوء الجهود التي تبذلها الحكومة لتمكين الفئات الأولى بالرعاية تم توفير تمويل بحوالي ١٣,٢ مليار جنيه لنحو ٧٤,٢ ألف مشروع، كما تم من خلال صندوق التنمية المحلية تمويل ٩٩٢٥ مشروعا خلال الأعوام الثلاثة بقروض تبلغ ٩١,٨ مليون جنيه.
- وأضاف أن قد بلغ رصيد حجم أرصدة التمويل متناهي الصغر في هذا الصدد بنهاية يونيو ٢٠٢١ حوالي ٢٢,٥٧ مليار جنيه، وبلغ عدد المستفيدين حوالي ٣,٣ مليون مستفيد، وذلك فتي إطار الجهود المبذولة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية لدعم هذا القطاع.
- وحول تنمية المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر في القطاع الزراعي وفي ضوء حرص الدولة على تقديم قروض تمويلية لصغار الفلاحين للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها وتوفير فرص عمل لصغار المربين

⁹[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D8%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D8%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹⁰<https://www.youm7.com/story/2022/2/14/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9/5655480>

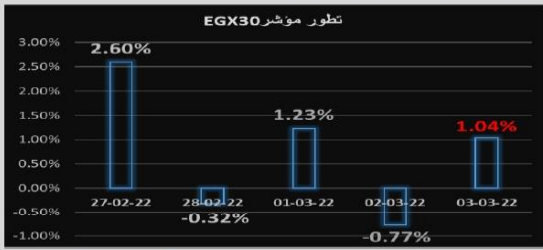
والمزارعين، تم مضاعفة التمويل المقدم في هذا الخصوص، حيث بلغ حجم القروض المُقدمة لمشروع "إحياء اليتلو" حوالي ٤,٣٥ مليار جنيه خلال الأعوام الثلاثة، ليلعب عدد المستفيدين من التمويل حوالي ٢٦,٤ ألف مستفيد.

- وأشار التقرير إلى برنامج فرصة والإقراض متناهي الصغر، حيث افتتحت وزارة التضامن الاجتماعي مكاتب لبرنامج "فرصة" لتمكين الاقتصادي بـ ٢٧ محافظة؛ لتوفير فرص التدريب والتوظيف وامتلاك أصول إنتاجية لتأسيس مشروعات متناهية الصغر، كما قامت بتأسيس الشبكة القومية لمتطوعي التمكين الاقتصادي بهدف إعداد وتأهيل ٢٥٠٠ متطوع في محافظات المرحلة الأولى لبرنامج فرصة، بالإضافة إلى تقديم قروض ميسرة لعمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر للنساء، حيث تم تنفيذ ٣٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر استفاد منها ٥,١ مليون فرد منهم ٧٥% من النساء بتكلفة مليارى جنيه.
- أما فيما يتعلق ببرنامج تنمية المهارات البشرية، والذي يهدف إلى تعزيز دور مكاتب العمل في التدريب والتشغيل، وتطوير مراكز التدريب المهني وإتاحة فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد تم توفير ٣٦٨,١ ألف فرصة عمل بالداخل خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ - يونيو ٢٠٢١، كما تم توفير ١٩٤,١٤ ألف فرصة عمل من خلال المكاتب العمالية بالخارج خلال الأعوام الثلاثة، بالإضافة إلى إصدار ٤٦٣,١٨ ألف تصريح للعمل بالخارج خلال الفترة نفسها، وفيما يتعلق ببرنامج التدريب المهني، تم تدريب ١٤,٠٦ ألف متدرب على نظام التدرج المهني للأطفال والمتسربين من التعليم من سن ١٣ حتى ١٨ سنة، حيث يتم تدريبهم داخل الورش والمصانع خلال الأعوام الثلاثة، كما تم إتاحة فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إقامة ٦٢ ملتقى توظيف وبلغ عدد المشاركين حوالي ٧٠٠٢ مشارك، إلى جانب جهود تحقيق الاستقرار في علاقات العمل بين طرفي العملية الإنتاجية، من خلال تسوية ودية لعدد ١٢,٢١ ألف شكوى عمالية فردية.
- وأشار التقرير إلى أن جهود مبادرة "حياة كريمة" نجحت، حتى المرحلة الراهنة، في تحسين مؤشر جودة الحياة المرتبط بإتاحة الخدمات الأساسية، بحوالي ٣٣ نقطة مئوية، حيث تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٥١ وحدة صحية، وتنفيذ ٢٥٨ قافلة طبية، و١٣٥٢ عملية جراحية، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير ١٢٧ مدرسة تضم ٢٣١١ فصلا دراسيا، في ١٠ محافظات، وكذا تطوير ٨ حضانات ومحو أمية ٣ آلاف مواطن، إلى جانب تركيب ٧٠٦ خزانات صرف صحي منزلي، و١٦٨٠ وصلة صرف صحي منزلي، و١٦٧٥ وصلة مياه للمنازل، وإنشاء وتطوير ٢٥٣ بئر مياه جوفية، فضلاً عن توفير حوالي ١٢٣ ألف فرصة عمل من خلال إتاحة قروض بحوالي ٨٤٤ مليون جنيه، كما تم رفع كفاءة ١١,٦ ألف منزل، وإنشاء وتطوير ٩ وحدات بيطرية، ورصف طرق بأطوال ١٧٠ كم، وإنشاء وتطوير ٢٦ مركز شباب وملعب خماسي، وتركيب ٩,٤ ألف عمود إنارة، وإنشاء وتطوير ٩ وحدات اجتماعية، علاوة على إنشاء وتطوير ٤ وحدات محلية.
- وأشار إلى أن المشروع القومي لتطوير الريف المصري يستهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالقرى الأكثر احتياجاً، وتوفير الخدمات الأساسية بها، بما يشمل تطوير ٤٥٠٠ قرية في ١٧٥ مركزاً بـ ٢٠ محافظة، ويصل إجمالي تكلفة البرنامج إلى ٧٠٠ مليار جنيه مصري على مدار ٣ سنوات، ولفت التقرير إلى أن مرحلة الإعداد لإطلاق المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة"، شهدت توفير ٣٢٢٢ قطعة أرض لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، و١١٤٥ قطعة أرض لمشروعات الصرف الصحي، و١٨٨ قطعة أرض لإنشاء المدارس، إلى جانب استكمال تنفيذ ٣٣ مستشفى ومنشأة صحية، والبدء في تنفيذ ٦٤ مجمعاً حكومياً، فضلاً عن ضخ ٢٢٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، واستصدار ٤٢٩ رخصة نهائية لمشروعات صغيرة، وتقديم ٣٠٨ قروض من صندوق التنمية المحلية بإجمالي ٣,٥ مليون جنيه لمشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

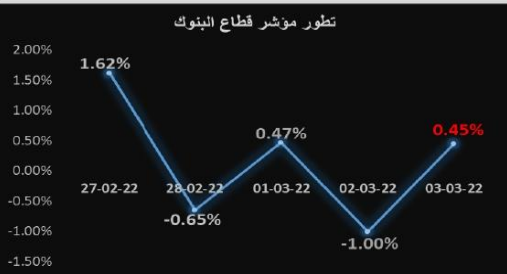


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

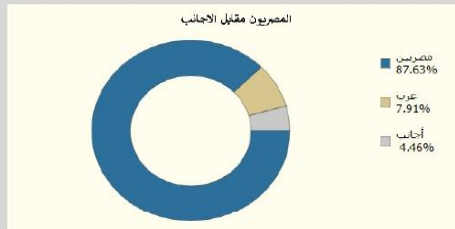
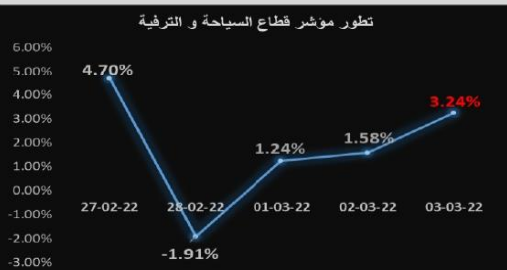
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضا بنسبة ١,٠٤% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٣ مارس ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٢,٦٠% في بداية الاسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ١,٨٣% مقارنة بنسبة ٤,١٦% في بداية الاسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضا اليوم الخميس بنسبة ٠,٤٥% مقارنة بنسبة ١,٦٢% في بداية الاسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٣,٢٤% مقارنة بنسبة ٤,٧٠% في بداية الاسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (١) يوضح تقرير مؤسسة بيكر ماكينزي والتي توضح إلى أن مصر تعد ثاني أكبر سوق مستهدفة لصفقات الدمج والاستحواذ بعد الولايات المتحدة في ٢٠٢١:

مصر ثاني أكثر سوق مستهدفة لصفقات الدمج والاستحواذ بعد الولايات المتحدة في 2021



89.8

مليار دولار
قيمة الصفقات في
الشرق الأوسط،
بعدد 665 صفقة.



5.9

تريليونات دولار
قيمة الصفقات وهي
الأعلى عالمياً منذ 1980
بعدد 63 ألف صفقة.

في مصر



الرعاية الصحية أكثر القطاعات استهدافاً من حيث قيمة الصفقات، بإجمالي 1.6 مليار دولار خلال 2021.

ديسمبر

الأعلى في قيمة الصفقات بنحو 653.8 مليون دولار في النصف الثاني 2021.

أكتوبر

الأعلى في عدد الصفقات بنحو 31 صفقة في النصف الثاني 2021.

116

صفقة خلال النصف الثاني من 2021.

9.9

مليارات دولار حجم الصفقات بزيادة 486% مقارنة بـ 2020.

233

صفقة تمت في 2021، بزيادة 49% مقارنة بـ 2020.



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: بيكر ماكينزي، فبراير 2022

